

يُعتبر المال العام المورد الأساسي لتحقيق الاستقرار وبناء وتنمية أي دولة، علي كافة الدول بذل العناية القصوى لحماية وصيانة ورقابة مواردها ، وحتى تتمكن هذه الدول من مراقبة أموالها والعملة على حمايتها وصيانة ممتلكاتها من الهتد والافراط والاختلاس ، فيجب ههنا زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية عندهم الحديث على القطعة الحكومى ومعدى توافر أدوات الرقابة على الأنشطة والعملة وتنفيذ بنود الموازنة العامة، حيث تعتبر الرقابة الداخلية فى القطعة الحكومى أداة مهمة فى الحفا على الموارد المتاحة واستغلالها بشكل اقتصادى يعود بأكبر قدر من المنفعة، وللك بوضعة خطة وتطبيق السياسة الليب الحديثة للقيام بمسؤولياتها فى تنمية المجتمع